سقوط التطبيق العملي لأدبيات الاستخبارات الغربية

خلل في التقدير، أم إعادة تأطير سياسي لتقييم التهديد؟

فراس الهورامي

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

المقدمة

أثارت جلسة الاستماع الأخيرة في مجلس الشيوخ الأمريكي جدلًا واسعًا، عقب ظهور تناقض بين تقييم الاستخبارات الوطنية الأمريكية بشأن تهديد البرنامج النووي الإيراني، وبين المبررات التي استندت إليها الإدارة الأمريكية في إطلاق عملية «ملحمة الغضب» مطلع آذار 2026.

هذا التباين لا يمكن قراءته بوصفه مجرد اختلاف في التقدير، بل يفتح المجال لتحليل أعمق يتعلق بطبيعة العلاقة بين العمل الاستخباري وصنع القرار السياسي، ومدى التزام المؤسسات الاستخبارية الغربية بما تطرحه أدبياتها من مبادئ حول الموضوعية والاستقلالية وعدم التسييس.

استخبارياً.... سأنظر إلى القضية من منظور آخر.. ولكن في البداية لنبدأ بفهم المعطيات الأساسية، ثم نبدأ بعدها بتحليل ما جاء في الجلسة من الناحية الاستخبارية التحليلية مع تلخيص لأهم الدروس المستفادة مما حدث.

المعطيات الأساسية

1. ينص القانون الأمريكي بأن تقوم الاستخبارات الوطنية الأمريكية بتقديم المعلومات الاستخبارية الى رئيس

الدولة مباشرة وإلى رئيس هيئة الأركان المشتركة وكبار القادة العسكريين في جميع الوكالات التي يتألف منها المجتمع الاستخباري الأمريكي، على أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالموضوعية ومستقلة من الاعتبارات السياسية. وهذا مشابه لعمل أغلب الأجهزة الاستخبارية في البلدان المختلفة مع اختلاف التسميات والهياكل التنظيمية.

2. قدمت الاستخبارات الوطنية الأمريكية تقييماً مُحدثاً حول مستوى تهديد البرنامج النووي الإيراني ينص على ما يلي: «نتيجة للضربات الجوية التي تم شنها في حزيران 2026 جرى تدمير برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم. ولم تقم إيران بأي جهود لإعادة بناء قدراتهم على التخصيب».

3. بتاريخ 2026/3/1 برر البيت الأبيض الحملة العسكرية على إيران بأنها من أجل القضاء على تهديد البرنامج النووي الإيراني.

4. صرحت مديرة الاستخبارات الوطنية الأمريكية تولسي غابارد، خلال جلسة الاستماع: «ليس من مسؤولية الاستخبارات الوطنية تحديد ما يُشكل تهديداً وشيكاً وما لا يشكله. وأن الشخص الوحيد المخّول بتحديد ما يُشكل تهديداً وشيكاً وما لا يُشكله هو الرئيس فقط».

«نتيجة للضربات الجوية التي تم شنها في حزيران 2026 جرى تدمير برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم. ولم تقم إيران بأي جهود لإعادة بناء قدراتهم على التخصيب»

التحليل: تفكيك البنية

تثير هذه المعطيات مجموعة من الإشكاليات التحليلية المهمة:

1. تعكس الحالة نمطًا متكررًا في تاريخ العلاقة بين الاستخبارات والسياسة في الولايات المتحدة، حيث تُستدعى التقديرات الاستخبارية -أو يُعاد تأطيرها- لدعم قرارات سياسية كبرى، خصوصًا في سياقات الأزمات والحروب.
2. تكشف الواقعة عن فجوة واضحة بين ما تطرحه الأدبيات الاستخبارية الغربية من مبادئ حول استقلالية التحليل، وبين ما يظهر في الممارسة العملية، حيث تصبح المعلومة الاستخبارية جزءًا من عملية بناء السردية السياسية، وليس مدخلًا مستقلاً لصنع القرار.
3. يشير تصريح مديرة الاستخبارات الوطنية إلى تحول جوهري في تعريف «التهديد»، من كونه تقديرًا تحليليًا قائمًا على مؤشرات ومعايير مهنية، إلى كونه قرارًا سياديًا سياسيًا. وهذا التحول يعيد تشكيل العلاقة التقليدية بين المحلل الاستخباري وصانع القرار، ويقلص من دور التقييم الموضوعي لصالح التقدير السياسي.
4. في مثل هذه الحالات، يصبح من الصعب التمييز بين التسييس المباشر للاستخبارات وبين ما يمكن تسميته بالتكيف المؤسسي مع متطلبات القرار السياسي، وهو ما يطرح تساؤلات جدية حول حدود استقلالية الأجهزة الاستخبارية الغربية في لحظات الحسم.

5. إذا كان السياسي هو من يحدد التهديد، وهو ذاته صاحب القرار، فإن آليات المساءلة اللاحقة تصبح محدودة، إذ يُعاد تعريف التهديد وفقًا لمخرجات القرار، وليس العكس.

الدلالات والدروس المستفادة

تؤكد هذه الحالة أهمية التعامل النقدي مع الأدبيات الاستخبارية الغربية، وعدم التعامل معها بوصفها انعكاسًا دقيقًا للممارسة الفعلية. فهذه الأدبيات-رغم قيمتها العلمية- تظل في كثير من الأحيان محكومة باعتبارات مؤسسية وأمنية، وقد تعكس ما ينبغي أن يكون، أكثر مما تعكس ما يحدث فعلياً.

كما أن جزءًا كبيراً من هذه المعرفة يخضع لعمليات مراجعة رسمية أو غير مباشرة قبل النشر، خاصة عندما يتعلق

بمذكرات مسؤولين أو موضوعات حساسة، ما يعني أن ما يُتاح للقارئ هو غالبًا معرفة منقحة ومسموح بها، وليس الصورة الكاملة للعمل الاستخباري.

الخلاصة النهائية

تكشف هذه الحالة أن الاعتماد غير النقدي على الأدبيات الاستخبارية الغربية قد يؤدي إلى فهم جزئي أو غير دقيق لطبيعة العمل الاستخباري. وفي هذا الإطار، لا تكمن الإشكالية في نقص المعرفة، بقدر ما تكمن في مصدرها، وفيمن يملك حق تعريف الحقيقة الاستخبارية.

ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تطوير أدبيات استخبارية وطنية تنطلق من خصوصية السياق المحلي، وتستند إلى الخبرة المتراكمة، بدل الاكتفاء باستيراد نماذج قد لا تعكس واقع الممارسة الفعلية. خاصة وأن بلادنا تملك من الخبرات المتراكمة ما يمكن أن يؤسس لهذا المسار، إذا ما توفر لها الحد الأدنى من الدعم والتشجيع الكافي.